

لجنة حقوق المرأة عمّان (الأردن): 8 و9 فيفري 2014

توصيات

مُقدّمة باسم لجنة حقوق المرأة
من طرف رئيسة اللجنة السيدة سميرة مرعي فريجة (تونس)

حول الموضوعين التاليين:

- المرأة وخلق فرص العمل في المنطقة الأورو-متوسطية
- أوضاع النساء السوريات في مخيمات اللاجئين بدول الجوار

المرأة وخلق فرص العمل في المنطقة الأورو-متوسطية:

إنّ لجنة حقوق المرأة:

1. ترحب بعقد المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط يوم 12 سبتمبر 2013 بباريس المخصص للنساء، وتساند البيان الختامي الصادر عن هذا المؤتمر، كما تدعو الأطراف الدولية الفاعلة على غرار الاتحاد الأوروبي إلى بذل المزيد من تعبئة الجهود لوضع هذا البيان حيز التنفيذ ومتابعته؛

2. تثمّن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بهدف دعم مشاريع ملموسة لفائدة تشغيل المرأة على غرار "الفتيات كرائدات أعمال" و"دعم تمكين المرأة" و"صقل مهارات الفتيات من أجل التوظيف"، وتأمّل أن تسمح هذه المشاريع بتطوير قدرات النساء في قطاعات الأنشطة القيّمة والمربحة، كما

ترحب بالمبادرة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط "Med4jobs" الهادفة إلى تعزيز توظيف الشباب والنساء، وتقليص الفجوة بين العرض والطلب على الشغل، إضافة إلى تشجيع روح المبادرة وتنمية القطاع الخاص؛

3. تثنى اللجنة ما تضمنه الدستور التونسي الجديد من ضمان لحقوق المرأة وخاصة دسترة تكافؤ الفرص في جميع المجالات وإقرار مبدأ التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة؛

4. تُلَفَّتُ الانتباه إلى أنّ مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في المنطقة الأورو-متوسطية لا تزال أقلّ نسبة في العالم، حيث لم تتجاوز 25٪ من النساء العاملات سنة 2013، معظمهن يعملن في القطاع العام، ويتميّز شمال إفريقيا بأقل نسبة في النساء العاملات بـ 18.4٪ سنة 2013؛

5. تشير إلى أن التطور والنمو والقدرة التنافسية للمنطقة تعتمد على تنمية رأس المال البشري بالكامل على جميع المستويات وفي جميع قطاعات الحياة الاقتصادية وتشجع، في هذا الإطار، على مشاركة النساء في ترسيخ آليات الحوكمة الرشيدة وتدبير الشؤون الاقتصادية والمحلية وفي مواقع القرار الاقتصادي، وتدعو إلى ضمان تمثيلية وازنة ومهمة للنساء في المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول الأعضاء؛

6. تلاحظ أنّ الأعمال الهشة موجودة في جميع البلدان الأورو-متوسطية خاصة في المناطق الريفية والأقل نموا بسبب تدني الأجور وظروف العمل غير الآمنة، وتحتل عاملات المنازل وفي قطاع الفلاحة جزءا هاما من هذه الأعمال، وتعتبر أنّ خلق فرص عمل لائقة من الأولويات الرئيسية في المنطقة، وتدعو إلى اتخاذ عقوبات أكثر صرامة لأرباب العمل الذين يشغلون عاملات من غير تصاريح أو عقود عمل ودون احترام القواعد والأنظمة المعمول بها في منظمة العمل الدولية؛

7. تشدّد على أهمية تعليم وتدريب وتشجيع المرأة في مجال ريادة الأعمال في المناطق الحضرية والريفية على حدّ السواء، وتذكّر بضرورة التركيز أكثر على التعليم المهني والتقني المتخصص بهدف ملاءمة الشهادات الجامعية مع احتياجات سوق الشغل في إطار مجهودات مشتركة تُبذل بين الحكومات والقطاع الخاص والنقابات العمالية؛ وتؤكد على أهمية خلق فرص عمل حقيقية لرأس المال البشري المؤهل في المدن بحيث تصبح أقطابا للابتكار والنمو، والمساهمة في جاذبية المنطقة؛ عن طريق إعطاء الأولوية لمشاريع التدريب المندمج بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب وشرق المتوسط، وتذكّر في هذا الإطار بضرورة إنشاء بنك متوسطي للتنمية

بناء على مبادئ البنك الأوروبي للاستثمار للتركيز على احتياجات المنطقة، وعلى أساس معايير ومبادئ القروض الصغيرة؛

8. تدعو الدول الأورو-متوسطة والمؤسسات المالية إلى الرفع من نسبة الدعم والتمويل الأوروبي لتحقيق برامج تكوين ناجعة لفائدة النساء خاصة اللاتي حُرمن من التعليم، وتوفير دعم مؤسساتي ومالي أقوى للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تفوقها النساء، وإيجاد آليات للتحفيز والحصول على القروض لزيادة القوة الاقتصادية للمرأة وتوجيهها نحو المبادرة الفردية؛ وتذكّر في هذا الإطار بضرورة إنشاء بنك متوسطي للتنمية بناء على مبادئ البنك الأوروبي للاستثمار للتركيز على احتياجات المنطقة؛

9. تحث الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على تبني مقاربة النوع الاجتماعي في برمجة وإعداد ميزانياتها، وأن تأخذ بعين الاعتبار مصلحة وحاجيات النساء، وأن تحرص على إدراج الأنشطة غير مدفوعة الأجر (كرعاية الأطفال والمسنين) ضمن الناتج المحلي الإجمالي للدولة؛

10. تلاحظ أنّ النساء أول من يعانين من البطالة، وعسر الحال، وتخفيض الموازنات في مجالات التشغيل والصحة والتعليم، وتدعو دول الضفة الشمالية إلى التقليل من الإجراءات التقشفية الحكومية في هذه القطاعات الحيوية التي تمسّ المرأة بصفة مباشرة؛

11. ترى أنه من الواجب تسهيل وصول المرأة إلى التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات التي أصبحت ضرورية في معظم القطاعات باعتبار أنّ التحكم في هذه الأدوات ليس مجرد وسيلة للحصول على شغل، بل أيضا طريقة ناجعة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالوظائف الشاغرة والتوجهات الجديدة في سوق الشغل، وتطوير المهارات والمعرفة، وتسويق المنتجات الخ؛ تلاحظ أنّ زيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة يمكنها أيضا تحسين فرص العمل للنساء، ومنحهم فرصة لتحقيق توازن أفضل بين متطلبات العمل وحاجيات الأسرة؛

12. تدعو إلى توفير ظروف عمل آمنة وملائمة للمرأة، عن طريق اعتماد سياسة عامة توفّق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، والاستثمار في مرافق رعاية الأطفال داخل أماكن العمل وغيرهم من الأشخاص في الكفالة مع ساعات عمل مناسبة تسهّل للمرأة ممارسة أنشطتها المهنية، والحرص على سن نصوص قانونية واضحة تتعلق بمنح إجازات الأمومة وإجازات الرعاية الأبوية وإجازات الرضاعة وغيرها؛

13. تقترح النظر في إمكانية إسناد شهادة من طرف لجنة حقوق المرأة للمؤسسات أو الشركات الخاصة التي تدعم عمل وتعزيز مهن النساء، واعتبارها مؤسسات أو شركات صديقة للمرأة؛

14. تدعو إلى سنّ ومراجعة وضمن التنفيذ الكامل في جميع دول الاتحاد من أجل المتوسط وحسن تطبيق القوانين والمعاهدات الهادفة إلى مكافحة جميع أشكال التمييز بين الرجل والمرأة في مجال الشغل سواء من حيث الولوج إلى الحياة الاقتصادية وحرية إنشاء المؤسسات أو من حيث الأجر والانتداب والتدريب والترقية وغيرها، ومنع صياغة تشريعات تقلل من فرص العمل للنساء؛

15. تُلفتُ الانتباه إلى أهمية إطلاق حملات توعية تستهدف الرجال والنساء، وذلك بهدف التغلب على الصور النمطية وإدخال تغييرات اجتماعية ناجعة ومتوازنة في المجال العمومي والخاص؛

16. تدعو وسائل الإعلام والمجتمع المدني إلى مزيد تثمين النماذج الناجحة من النساء والقيادات النسائية لتسليط الضوء على التغييرات الإيجابية التي تساهم بها المرأة في الاقتصاد، وتقترح إحداث مرجع للتجارب الناجحة في مجال تشغيل النساء للاستفادة من تجارب الدول الأخرى والنسج على منوالها؛

17. (. في سياق هذه التغييرات الإيجابية، تدعو إلى تعزيز حق المرأة في الملكية العقارية، وحققها في الميراث وإمكانية إحالته إلى الغير، والاعتراف لها بهذه الحقوق في جميع الظروف، والإقرار بمزايا حقوق الملكية الفردية لفائدة المرأة؛

18. تؤكد أنّ أفضل اعتراف بالحقوق الاجتماعية للمرأة وإسهامها الايجابي في اقتصاد بلد لا يمكن أن يتحقق دون مشاركتها النشطة في النقاش العام وصنع القرار السياسي؛

19. تشدّد على الحاجة إلى القيام بإحصائيات موثوقة ومحيّنة عن وضعية المرأة على المستويين الوطني والإقليمي خاصة في مجال التشغيل وريادة الأعمال، والحرص على إدراج هذه الاحصائيات في موقع أنترنت مخصّص للجنة حقوق المرأة، وذلك لرصد التقدّم المُحرَز بشكل مناسب، والتعريف بالتجارب الناجحة، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتحليل دور المرأة في تطوير اقتصاديات المنطقة؛

أوضاع النساء السوريات في مخيمات اللاجئين بدول الجوار:

إن لجنة حقوق المرأة:

20. تلاحظ، بكل أسف، أنّ المرأة أكثر الفئات تضرراً من نشوب النزاعات والصراعات، حيث يتم استخدامها كأداة حرب مع ما ينتج عن ذلك من آثار سلبية (جسدية وجنسية ونفسية واجتماعية)؛

21. بالنظر إلى القرارين 1325 و 2160 الصادرين عن مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

22. أخذاً بعين الاعتبار أن الوقاية من العنف الجنسي أمر ضروري لحل النزاعات، وتعزيز التنمية، وبناء سلام دائم؛

23. تشجب بشدة الوضع في سوريا الذي من ضحاياه الرئيسيين المدنيين الأبرياء خاصة النساء والأطفال في كثير من الأحيان، وتدعو بإلحاح الجهات المعنية لمواصلة المحادثات الانتقالية لإنهاء الأزمة. وفي هذا الإطار، ترحب وتؤيد إعلان مكتب الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الوضع في سوريا المقدم بصورة مشتركة من طرف رؤساء اللجان بتاريخ 11 جانفي 2014، وكذلك البيان الختامي للمؤتمر الإقليمي للمنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية حول "العنف ضد النساء: الجرائم والإفلات من العقاب" بتاريخ 12 نوفمبر 2013؛

24. تُعابن العدد المرتفع للاجئين السوريين في مخيم الزعتري بالأردن الذي يؤثر سلباً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد، وتأسف لزيادة عدد اللاجئين واحتياجاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى أوضاع متردية للاجئين الذي من ضحاياه الرئيسيين النساء اللاتي لا يعانين فقط من التبعات البدنية والنفسية للحرب، بل يقعن أيضاً ضحايا الاغتصاب والإساءات الجنسية، والزواج المبكر والزواج القسري، والبيعاء، وجرائم الشرف، والهجر، إضافة إلى سوء التغذية ونقص المياه وكثرة الأمراض ونقص الرعاية الصحية؛

25. ترحب بالمجهود الكبير الذي تقوم به السلطات الأردنية وسلطات البلدان المجاورة لتحسين أوضاع اللاجئين السوريين، وتحث المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وتنسيق الوسائل وتقديم المزيد من الدعم المالي والمادي للبلدان المستضيفة للاجئين السوريين ومن بينهم الأردن وتركيا ولبنان

لتمكينها من تجاوز هذه الأزمة؛ والعمل على تقاسم الأعباء معها من خلال ضمان حق اللاجئين ضحايا العنف الجنسي وطلب اللجوء إلى البلدان المجاورة والاتحاد الأوروبي؛ وضمن توفير ظروف ملائمة لطالبات اللجوء؛

26. تدعو إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الذي تديره الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان والذي يهدف إلى تعزيز القدرات والربط الشبكي بين نشطاء حقوق الإنسان السوريين من أجل توثيق الانتهاكات، بما في ذلك العنف ضدّ النساء وخصوصاً الإساءات الجنسية؛ وتدعم تطوير الخبرات، بناء على طلب من الحكومة المعنية، لتعزيز القدرات الوطنية لملاحقة المسؤولين، وتحسين ظروف الاستجابة والدعم للضحايا؛ وتقدّم الدعم الكامل للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حول العنف الجنسي في فترة النزاعات؛

27. تعبّر عن مساندتها للاجئين الفلسطينيين وخاصة النساء اللاتي يعشن ظروف صعبة ويعانين من كافة أنواع العنف نتيجة الاحتلال، والدعوة إلى إيلائهن الأهمية اللازمة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي؛

28. تؤكد على أهمية ضمان وجود آليات حماية فاعلة وكافية لضحايا العنف وأسره، بما في ذلك الأطفال الذين يولدون نتيجة لأعمال العنف الجنسي، كمراكز النداء والخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية لإعادة التأهيل، والمساعدة، والاندماج في المجتمع؛ وتدعو دول المنطقة الأورو-متوسطية إلى إصدار قوانين تجرم العنف ضد النساء؛ وتؤكد في هذا الصدد على أهمية إنهاء الإفلات من العقاب من خلال ضمان المساءلة ومعاقبة مرتكبي العنف الجنسي؛

*

* *

توكل لرئيستها رفع هذه التوصيات إلى الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط، والأمين العام للاتحاد، وجامعة الدول العربية، ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، والممثلة العليا/ نائبة الرئيس كاترين أشتون، والمفوضية الأوروبية، والبرلمانات والحكومات الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والبرلمان الأوروبي.

AR

AR